



كلمة الوفد التونسي

خلال الدورة (31) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

- 3 "النقاش العام" -

(فيينا، 16 ماي 2022)

السيد رئيس الدورة (31) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،

اسمحوا لي، بداية، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، مُتمنيا لكم التوفيق والنجاح.

تتضم تونس إلى ما ورد في كل من كلمة مجموعة الـ77 والصين والمجموعة الإفريقية.

السيد الرئيس،

إن التحولات متعددة الأبعاد والعميقة التي يشهدها العالم اليوم والتي فاقمتها جائحة كوفيد 19 أسفرت عن تحديات إضافية خاصة في مجالات مكافحة الجريمة التي تطورت وتنامت بشكل خطير واتخذت أشكالاً جديدة تتطلب من جميع الدول والمنظمات الأممية والإقليمية والدولية اعتماد نظرة مشتركة ومقاربة شاملة للعمل متعدد الأطراف تمكّن من رفع التحديات ويعمل على الحدّ من تداعيات التطورات التي تشهدها المجالات المختلفة والمتنامية للجريمة وارتباطها ببعضها البعض والتطور الذي تشهده فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية والجرائم الخاصة بالتملكات الثقافية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين كما تحفز على إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كورونا والتي كانت لها انعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تسعّد التنظيمات الإرهابية والإجرامية إلى استغلالها لمزيد استقطاب الفئات المهمّشة والهشة بمجتمعاتنا.

السيد الرئيس،

إن تونس التي صادقت على جلّ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تستجيب لمقاصد الهدف الـ16- للتنمية والمتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، تحرص على مواصلة جهودها وموائمة تشريعاتها لها واحترام مبادئ حقوق الإنسان من خلال سنّ جملة من النصوص والقوانين في العديد من المجالات ذات الصلة.

السيد الرئيس،

يرحب وفد بلادي بإعتماد دورتنا للمناقشة المواضيعية بشأن "تعزيز استخدام الأدلة الرقمية في العدالة الجنائية ومكافحة الجرائم السيبرانية، بما في ذلك الاعتداء على القاصرين واستغلالهم في أنشطة غير مشروعة باستخدام الإنترنت" خاصة في ظل تنامي هذا النوع من الجرائم وما يشكله من تهديدات على مجتمعاتنا. ونؤكد هنا على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على احترام حقوق الإنسان، تتضافر فيها جميع الجهود بما في ذلك الدول وشركات الانترنت ومنظومة الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني للعمل سويا ووفقا لمسؤولية مشتركة لضمان المساواة في النفاذ إلى التكنولوجيا الرقمية وإنشاء فضاء إلكتروني آمن ومتاح للجميع.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن تونس التي ستحتضن القمة الثامنة عشرة للفرنكوفونية في جزيرة جربة في نوفمبر 2022 حول موضوع "التواصل في إطار التنوع: التكنولوجيا الرقمية كرافد للتنمية والتضامن في الفضاء الفرنكوفوني"، على يقين أنها ستكون مناسبة هامة لتعميق التشاور وتعزيز التعاون لمكافحة هذه الجرائم.

السيد الرئيس،

تحرص تونس على مواصلة تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإذ يثمن وفد بلادي الدور الذي يقوم به المكتب فإنه يدعو إلى مواصلة العمل مع كافة الدول خاصة النامية لمعايشتها وتمكينها من بناء القدرات والمساعدة التقنية اللازمة لها وفق أولوياتها لمنع الجريمة وتحقيق العدالة.

وشكرا على الاستماع.